الفصل السادس

برامج تنمية الإنتاج فى أقطار العالم الإسلامى

يهدف تحقيق الأمن الغذائى(١) العمل على تحقيق تنمية زراعية متسارعة على المستوى القطرى لتحقيق أكبر قدر من الأمن الغذائى، وتحقيق أكبر قدر من التنسيق والتعاون على مستوى العالم الإسلامى من خلال التجمعات الإقليمية وشبه الإقليمية.

ولا شك فى أن السنوات الأخيرة قد شهدت ادراكاً متناميا لدى الجميع:

أولاً – خطورة الاعتماد على الخارج فى تأمين حاجة السكان من الغذاء فى عصر يترتب على الاستيراد من الخارج استنزاف للموارد من العملات الأجنبية ومن ثم ضرورة تحقيق حد أدنى، على الأقل، من الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الأساسية.

ثانياً – بأن توافر السلع الغذائية بأسعار معقولة للسكان ضرورى للاستقرار الاقتصادى والسياسى.

ثالثاً – أن تحقيق التنمية الزراعية يمكن أن يكون سريعاً، وأن ثمارها يمكن أن تتحقق فى وقت أقصر بكثير مما كان يعتقد، فضلاً عن أن عائد الاستثمار يمكن أن يكون كبيراً ومجزياً.

رابعاً – أن الارتقاء بمستوى معيشة السكان الريفيين يوفر قاعدة صلبه للتقدم الاقتصادى.

وهكذا أصبحت قضية الأمن الغذائى. ومدخلها هو التنمية الزراعية المتسارعة، قضية حيوية تستحق أن يبذل فيها جهد، ومن ثم تعددت الرؤى عن الأسلوب الأمثل للتعامل معها، لعل، أهمها أسلوب برامج تنمية الإنتاج التى تعمل على تحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة، الطبيعية والبشرية والمالية، لإنجاز أهداف محددة.

مفهوم الأمن الغذائى

الأمن الغذائى بالنسبة للمواطن، يشتمل على ثلاثة أركان:

الأول– هو الوفرة، أى توافر السلع الغذائية التى يحتاج إليها المواطن فى حياته اليومية فى السوق المحلى.

اعتمدنا فى كتابه هذا الجزء على الأفكار الواردة فى الكتب التالية:

١- د. محمد عبدالسلام، الأمن الغذائى للوطن العربى، سلسلة عالم المعرفة العدد (٢٣٠) ص ٣٢٥-٣٧٨

٢- عبدالقادر الطرابلسى، أضواء على مشكلة الغذاء بالمنطقة العربية الإسلامية، كتاب الأمة، لعدد (٦٨)، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – قطر

٣- د. حسن حمدان العلكيم، "أزمة الغذاء فى الوطن العربى: التحديات وآفاق المستقبل" مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٣)، يناير ١٩٩٦م.

الثانى - الاستقرار أى أن تكون هذه السلع متوافرة طوال الوقت بحيث تكون متاحة عند احتياجه إليها.

الثالث - إمكانية الحصول عليها، بمعنى أن يكون دخله كافياً لتمكينه من شراء ما يحتاج إليه من سلع غذائية دون عناء.

أما الأمن الغذائى بالنسبة للدولة أو القطر، تظل الأركان الثلاثة للأمن الغذائى كما هى بالنسبة للمواطن، ولكن مع تحديد أكثر للمفهوم على النحو التالى:

أولاً - فالوفرة يجب أن تكون أساساً من خلال الإنتاج المحلى، ومن ثم تسعى جميع الدول للارتقاء بالكفاءة الإنتاجية والتنافسية لزراعتها المحلية لتوفير أكبر قدر ممكن من احتياجات مواطنيها بصورة آمنة، ومن ثم زيادة لنسبة الاكتفاء الذاتى، آخذة فى الاعتبار حسن استثمار الموارد المتاحة وإمكانيات وظروف السوق العالمى.

ثانياً- الاستقرار يعنى استقرار الامدادات الغذائية للقطر أو الدولة من عام لآخر، دون التعرض لمخاطر تقلبات حادة سواء فى الإنتاج المحلى أو السوق العالمى. واستقرار الامدادات الغذائية يعتمد كثيراً على الوفرة، خاصة إذا صاحبها نظام سليم للتخزين والتسويق. وإمكانية حصول المواطن على السلع الغذائية يمكن أن تتحقق من خلال مدخلين:

الأول - تحسين دخول الناس، ومن ثم زيادة قدرتهم الشرائية، وهذا هو الحل الأفضل بطبيعة الحال ولكنه ليس الميسور دائماً.

الثانى - إما من خلال التدخل الحكومى بابقاء أسعار السلع الغذائية منخفضة لتكون فى متناول الناس، وخاصة ذوى الدخول المنخفضة، أى دعم المستهلك على حساب المنتج، وهذا المدخل له آثار سلبية على تنمية الزراعة وإمكانية تحقيق الوفرة والاستقرار.

أو بالدعم الحكومى لأسعار السلع الغذائية لابقائها منخفضة بالنسبة للمستهلك على حساب المجتمع، وهذا أيضاً له سلبياته

وهكذا، يظل المحور الأساسى للأمن الغذائى هو من خلال تحقيق وفرة الإنتاج المحلى بأسعار - أى تكلفة مناسبة بصورة مستمرة.

وهذا يقود إلى السؤال التالى: كيف يمكن تحقيق الوفرة وبأسعار منافسة؟

ونقطة البداية هى صياغة استراتيجية للتنمية الزراعية على متسوى القطر. وأركان الاستراتيجية.

١- الإطار العام للمنظومة المتكاملة من الأهداف المقصودة عن سابق تصور

٢- السياسات التى تحدد وتعرف الاحتياجات.

٣- كيفية تحقيقها وعلى أسس متواصلة.

وفيما يتعلق بالركن الأول للاستراتيجية، سوف تحدد الأهداف التى ينبغى تحقيقه فى إطار تصور استشرافى للاحتياجات والموارد والظروف المحيطة، مع الأخذ فى الاعتبار العديد من العوامل والمتغيرات لعل أهمها:

- تصور مستقبلى للموارد الطبيعية، والموارد بوجه عام، واحتمالات الزيادة أو النقص، والحاجة إلى التحسين والصيانة ....الخ.

- تصور مستقبلى لاحتياجات السكان من السلع الغذائية المختلفة، فى ضوء الزيادة السكانية، التحول من الريف إلى الحضر، تغير مستويات الدخول ....الخ.

- تصور مستقبلى لاحتمالات الإنتاج الكلى من السلع الغذائية المختلفة تكلفة الإنتاج، القدرة التنافسية ....الخ.

- تصور مستقبلى للتقدم التكنولوجى وإمكانيات استثماره، وتطورات السوق العالمى وامكانيت الاعتماد عليه وتأثيراته فى الزراعة المحلية ....الخ.

- تصور مستقبلى لإمكانيات الوفاء باحتياجات السكان اعتماداً على الزراعة الوطنية، أو الاستيراد، وإمكانيات الإرتقاء بدرجة الاكتفاء الذاتى، وإمكانيات التصدير ...الخ.

- تصور للمعوقات الحالية والتى يمكن أن تنشأ مستقبلاً والآثار التى يمكن أن تترتب عليها.

- تصور مستقبلى لآثار التطورات سالفة الذكر فى الزراع وامكانية الارتقاء بالمستوى المعيشى للسكان الريفيين ...الخ.

- الركن الثانى للاستراتيجية:

سوف تحدد السياسيات التى ينبغى على الحكومة تبنيها، مثلاً، السياسات اللازم اتباعها:

- لصيانة الموارد الطبيعية وتنميتها.

- لتطوير نظم حيازة الأرض الزراعية.

- لتوفير الدعم من خلال المؤسسات البحثية الارشادية والتمويلية والخدمية والتعليم والتدريب.

- لحماية الزراعة الوطنية من احتمالات التعرض للاغراق الذى قد تلجأ إليه دول أجنبية فى ظل حرية التجارة.

- لمساندة صادرات الزراعة الوطنية وفتح أسواق لها فى الخارج ...الخ

- الركن الثالث للاستراتيجية:

سوف تتحدد الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف الإنتاجية، وكيفية تحقيق الأهداف بصورة متواصلة.

الفصل السابع

برنامج تكامل الأقطار الإسلامية للأمن الغذائى

الزراعة لا تزال تعانى من التخلف فى كثير من جوانبها، ويعتبر العالم الإسلامى منطقة العجز الغذائى الأولى فى العالم. فمعظم أقطاره تعانى بدرجات مختلفة من مشكلة أمن غذائى، ومن الأعباء التى تترتب على واردات الغذاء. هذا كما أن الفرد فى معظم أقطار العالم الإسلامى لا يحصل على الغذاء الكافى والمناسب للاحتياجات الصحية.

هذا، ومن ناحية أخرى فإن جميع الأقطار الإسلامية تتطلع إلى الارتقاء بزراعتها للوفاء باحتياجات السكان وتحسين المستوى المعيشى للسكان الريفيين ومن ثم فإن جميع الأقطار الإسلامية تسعى إلى إيجاد الوسائل والسبل التى تحقق لها حل المشاكل وتحقيق التطلعات، وفى ظل ظروف عالمية ضاغطة لا يمكن وصفها بأنها آمنه أو حتى مطمئنة.

- وهكذا. فلا شك فى أن الأقطار الإسلامية سوف تنجز بعض من أهدافها إذا استمرت فى العمل فرادى، ولكن حجم الإنجاز سيكون أكبر وتكلفته أقل لو توصلت إلى نوع من العمل فى "تكتل اقتصادى"

لقد وعى العالم أهمية العمل فى اطار تكتلات كبيرة، ومن الأهمية أن يدرك المسلمون أنهم بحاجة أكثر من وقت مضى إلى تكتل إسلامى فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى، قادر على إنجاز التنمية، ويكون له مكان على مائدة التكتلات الكبرى.

وإذا كان **المدخل الأول**، لتحقيق التنمية الزراعية المتواصلة والمتسارعة، ومن ثم وفرة الإنتاج واستقراره، وبالتالى الأمن الغذائى، فى الأقطار الإسلامية، هو تبنى أسلوب برامج التنمية الإنتاجية القطرية. التى تحشد الموارد والامكانيات المتاحة على مستوى القطر وتنسق بينها وتوجهها نحو انجاز الأهداف القطرية.

فإن **المدخل الثانى**، هو العمل فى إطار برنامج تكاملى على مستوى العالم الإسلامى يعزز المدخل الأول، ويدعم الجهود الوطنية، ويحشد القدرات المتوافرة فى الأقطار العربية وينسق بينها بما يدفع الانجازات القطرية إلى مستويات أعلى. غاية أو رسالة، استراتيجية برنامج تكامل الأقطار الإسلامية للأمن الغذائى يمكن اجمالها فى: "تعزيز جهود تحديث الزراعة فى الأقطار الإسلامية، وتنمية قدرتها الإنتاجية والتنافسية، وتنمية وصيانة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة، بما يكفل تحقيق أهداف الجيل الحالى والأجيال القادمة، فى إطار متكامل يحقق مصالح جميع الأقطار الإسلامية.

وأهداف برنامج تكامل الأقطار الإسلامية للأمن الغذائى يمكن إيجازها فيما يلى:

الهدف الأول – الارتقاء بإنتاجية الثروتين "النباتية" "والحيوانية والسمكية"، والاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية من أرض وماء ومناخ وتنوع وراثى، مع المحافظة عليها قادرة على العطاء المتواصل، وزيادة الاعتماد على الذات فى توليد التكنولوجيا ونظم الإنتاج الكلى للغذاء، تحقيقاً للأمن الغذائى.

الهدف الثانى – الارتقاء بالقدرة التنافسية للزراعة فى الأقطار بما يمكنها من المنافسة فى ظل ظروف حرية التجارة العالمية فى السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

الهدف الثالث – تعزيز التكامل بين أقطار العالم الإسلامى فى مجالات مستلزمات الإنتاج الزراعى من آلات وكيماويات وتقاو، ومجالات التسويق وتصنيع المنتجات الغذائية.

الهدف الرابع – تهيئة الظروف المناسبة لتنمية التجارة البيئية لأقطار العالم الإسلامى والقدرات التسويقية، فى مجال السلع الزراعية والخدمات توجها نحو إقامة سوق إسلامية مشتركة.

الهدف الخامس – تعزيز الارتقاء بالمستوى المعيشى للسكان الريفيين من خلال تحسين دخولهم الاقتصادية، بما يزيد من قدراتهم على تبنى متطلبات تحديث الزراعة، ومن ثم تحقيق الهدفين الأول والثانى.

هذه الأهداف يمكن أن تتحقق من خلال عمل البرامج على ثلاثة محاور رئيسية:

١- تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا.

٢- تهيئة المناخ المشجع للتمويل والاستثمار.

٣- تنسيق السياسات والتشريعات.

أهم المراجع

١.حسن حمدان الحكيم، "أزمة الغذاء في الوطن العربي: التحديات وآفاق المستقبل" القاهرة: مجلة السياسات الدولية، العدد ١٢٣، يناير ١٩٩٦م.

٢.خالد عبد العزيز الجوهرى، "قراءة في أوراق سياتل: التناقض بين الحرية والعدالة" مجلة السياسات الدولية، العدد (١٣١٩) يناير ٢٠٠٠م.

٣.روى كالن، "عالم يفيض بسكانه: عرض لأسباب المشكلة وحل جذرى لها" ترجمة: لينى الجبالى، تقديم: د. صبحى عبد الحكيم، الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة (١٢١٣) سبتمبر ١٩٩٦م.

٤.سامر مخيمر، خالد حجازى، "أزمة المياة في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة، الكويت: عالم المعرفة، العدد ٢٠٩، مايو ١٩٩٦م.

٥.صبحى قاسم، "الأمن الغذائى في الوطن العربى" ، الكويت: عالم الفكر، المجلد ١٨، العدد ٢، يوليو- سبتمبر ١٩٨٧م، صـ٩٥-١١٤ .

٦.صديق صالح عبد المجيد صالح، "اقتصاديات الزراعة في الأقطار العربية" الكويت: عالم الفكر، المجلد ١٨، العدد ٢، يوليو- سبتمبر ١٩٨٧م، صـ٦١-٩٤ .

٧.طه محمد البداوى، "أثر الثورة العلمية والتكنولوجية على الزراعة" مؤتمر: "الاقتصاد العالمى الجديد وموقع مصرفيه" القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨م، صـ٢٠١-٢٣٠ .

٨.عبد الخالق محمد، "جغرافية العالم الإسلامى" عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م.

٩.عبد الرحمن حميدة، "الأطلس الاقتصادى للعالم الإسلامى" بيروت: دار الفكر العربى المعاصر، ١٩٩٧م.

١٠.عبد القادر الطرابلسى، "أضواء على مشكلة الغذاء بالمنطقة العربية الإسلامية"، قطر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، العدد (٦٨) السنة الثامنة عشرة، ذو القعدة ١٤١٩هـ.

١١.علاء طاهر، "العالم الإسلامى في الاستراتيجيات المعاصرة" باريس: مركز الدراسات العربى - الأوربى، ١٩٩٨م.

١٢.محمد الخشن، "التصحر وتأثيره على الأمن الغذائى"، الكويت: عالم الفكر، المجلد ١٧، العدد ٣، أكتوبر- سبتمبر ١٩٨٩م، صـ٥٣-٨٢ .

١٣.محمد السيد عبد السلام، "الأمن الغذائى للوطن العربى" الكويت: عالم المعرفة، العدد ٢٣٠، فبراير ١٩٩٨م.

١٤.محمد الفرا، "واقع الأمن الغذائى العربى" الكويت: عالم الفكر، المجلد ١٨، العدد ٢، سبتمبر ١٩٨٧م، صـ١٥-٦٠ .

١٥.مصطفى محمد عزب، "السكان والغذاء في العالم الإسلامى: خطورة تفاقم الفجوة الغذائية واستراتيجية مواجهتها" السكان في العالم الإسلامى، القاهرة: المركز الدولى الإسلامى للدراسات والبحوث السكانية - جامعة الأزهر ١٩٩٠م.

١٦.موسى الضرير، "الأمن الغذائى العربى والإنتاج الزراعى" مجلة معلومات دولية، العدد (٦٠) ربيع ١٩٩٩م.